

الإضراب يشل منافذ البلاد أرضاً وجواً وبحراً

رئيس نقابة الجمارك: مستمرون في إضرابنا ولن نتفاوض حتى إقرار كادرنا

نقابة البنوك: الزيادة التي تم إقرارها مخيبة للآمال

العمل. وفي نهاية اجتماع مجلس الخدمة المدنية صرح رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزين بأن هناك زيادات ومزايا مجزية للقطاع الخاص سيتم إقرارها قريباً وسيتم الإعلان عنها في حينها.

لن يستبعد أي خيار يتم طرحه للوصول إلى مطالباتنا المشروعة والتي أقرت بها اللجنة الفنية الحكومية والتي أنت بمثابة الشهادة التي تثبت أحقيتنا بتلك المطالبات. هذا وقد بحث مجلس الخدمة المدنية مساء أمس اقتراحين الأول تم تقديمه من ديوان الخدم المدنية والذي طالب بزيادة تشمل القطاع الخاص وقدرها 25٪ من الراتب الأساسي من العلاوة الاجتماعية ويحد أدنى 50 ديناراً والتي تم إقرارها.

والاقتراح الثاني الذي قدمه م.فارس العنزي رئيس اللجنة الفنية التي شكلتها الحكومة للنظر في مطالبات القطاع الخاص التي قدمتها النقابة بعد مطالبتها والتي نصت على حزمة من الزيادات المالية وحزمة من القرارات التشجيعية للعمل في القطاع الخاص علماً بأن تلك المطالبات لاقت قبولا ومباركة من قبل الحكومة لكنها أراجت إقرارها وذلك لتقربها بالتزامن مع دراسة تعدها للحد من ظاهرة العمالة الوهمية في القطاع الخاص وذلك لضمان الوصول للأهداف المرجوة من تلك الزيادات حيث أنها زيادة الهدف منها إعادة هيكلة سوق

عقد مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك أمس اجتماعاً طارئاً بحث فيه آخر المستجدات على ضوء ما صدر من قرارات في اجتماع مجلس الخدمة المدنية والذي أقرت فيه زيادة القطاع الخاص حيث أكد مجلس إدارة النقابة في اجتماعه أن الزيادات التي تخيب للآمال وأنها بعيدة كل البعد عن طموحات العمالة الوطنية وأشار إلى أن معظم النقابات العمالية رفضت الزيادات التي أقرها مجلس الخدمة المدنية نظراً لما تحمله من ظلم واضح، حيث ساوت بين جميع موظفي الدولة بصرف النظر عن الكفاءات والأعمال الشاقة والخطرة.

وتضمن الهاجري في ختام تصريحه أن يتم إقرار قانون جديد من مجلس الأمة لسلامة رواتب الدولة بحقق العدالة الاجتماعية المطلوبة ويمنح كل ذي حق حقه وهو ما يدفع الموظف الكويتي نحو الأبداء وتحقيق المزيد من الإنتاج لخدمة وطننا الحبيب.

خدمات القطاع النفطي محمد الهاجري دعمه وتأييده الكامل للمطالب المستحقة والمشروعة التي تطالب بها نقابتنا الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها ونقابة العاملين بالجمارك وغيرها من النقابات العمالية الأخرى التي تطالب بحقوقها العادلة منذ سنوات ولم يتم الاستجابة لمطالبها حتى الآن.

ودعا الهاجري في تصريح صحفي سمو رئيس الوزراء إلى تخصيص وقت لاستقبال رؤساء النقابات العمالية أو ممثليهم للاستماع إلى مطالبهم ووجهات نظرهم والعمل على حلها باعتبارها مشكلات أهل الكويت والطبقة العاملة التي تواصل العمل ليل نهار في خدمة

وبناء وطننا الحبيب. وأشار الهاجري إلى أن ديوان ومجلس الخدمة المدنية يتعاملون بمبدأ ازدواجية المعايير، حيث يمنحون الامتيازات والبدلات لبعض النقابات وجمعيات النفع العام ويماطلون في إقرار حقوق الطبقة الكادحة وسط لهيب الحر في مختلف مناطق العمل من الجمارك إلى موظفي الكويتية وغيرها من الأعمال

اي شحنة منذ أول من أمس، مؤكداً أن توقيعهم ومعابنتهم ضرورية لخروج أي شحنة من الكويت، لكن هاني حسين وزير النفط قال أمس إن صادرات بلاده من النفط لم تتأثر بإضراب عمال الجمارك عن العمل وذلك بعد يوم من بدء الإضراب.

وفي رده على سؤال حول تأثير الإضراب على شحنات النفط، قال وزير النفط أنها لم تتأثر وفي كل الأحوال لدينا خطة احتياطية كما أن حكومتنا تتحدث مع المضربين عن العمل لتحل الأمور.

وتنتج الكويت ثلاثة ملايين برميل سن النفط يوميا طبقاً لإعلانات سابقة لشركة نفط الكويت المسؤولة الأولى عن عمليات الإنتاج. وأوقف إضراب أكتوبر الماضي حركة مرور السفن من وإلى الموانئ الكويتية بما في ذلك خمس ناقلات نفط على الأقل. وقال مصدر ملاحى أمس إن حركة ناقلات النفط لم تتأثر بالإضراب الحالي كما حدث في أكتوبر الماضي لأنه مازال لديها تصاريح التخليص الجمركي الخاص بالشحنات. وأكد رئيس نقابة

اليوم الثاني على التوالي أصيبت مختلف موانئ ومنافذ ومطار الكويت بـ «الشلل» نتيجة إضراب موظفو الجمارك عن العمل للمطالبة بإقرار كادريهم.

وأعلن رئيس نقابة العاملين بالجمارك أحمد العنزي أن إضراب موظفي الجمارك مازال مستمراً أرضاً وبحراً وجواً والكويت مغلقة أمام جميع البضائع بما فيها البترول ولن يتوقف الإضراب حتى إقرار المطالب العادلة للعاملين بالجمارك.

وقال العنزي في تصريح لـ «الأنباء» أمس إن الزيادات التي أقرها مجلس الخدمة المدنية هي زيادات غير مرضية بالمره، مشدداً على أنه لا تتفاوض حتى الموافقة، على مطالبنا العادلة والمشروعة والمتملة في إقرار كادربنا ونهاية الخدمة.

في السياق ذاته، نفى وزير النفط تاجر حركة الصادرات النفطية بالإضراب.

وقال العنزي لـ «رويترز»: الكويت مغلقة بحراً وبراً وجواً أمام جميع البضائع بما فيها البترول.

وأضاف أن موظفي الجمارك لم يوقعوا بالموافقة على خروج



أحمد العنزي



منصور عاشور

العنزي: مساواة كادر المدنيين بالعسكريين في وزارة الداخلية قريباً

جهة تريد العبث بمكتسبات موظفينا وإذا وجدنا أن مطالب الموظفين لم تتحقق سنتخذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب ومنها الإضراب عن العمل الذي نسعى جاهدين بالأخص لنضطر لاستخدامه.

الحوار والمفاوضات مازال مفتوحاً مع الوزارة لما لا نضطرنا وباستخدام حقنا الشرعي وهو الإضراب عن العمل في الوقت الحالي وهو حق مكفول عبر النقابة الممثل الشرعي للموظفين المدنيين دون غيرها من الجهات بما في ذلك الاتحاد العام لعمال الكويت الذي خالف القانون والاتفاقيات الدولية بشأن العمل النقابي. وصرح العنزي بأن النقابة ستقدم شكوى رسمية ضد الاتحاد العام لعمال الكويت لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتدخله في الشؤون الداخلية للنقابة مخالفاً بذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولي وأنا لن تقف عنده هذا الحد، بل سنتقدم أيضاً بشكوى لدى منظمة العمل الدولي والاتحاد العربي ما لم يقدم الاتحاد بكتاب اعتذار عن هذا التدخل. وناشد العنزي جميع موظفي الداخلية بعدم اتباع أي جهة غير شرعية تسعى لتحقيق أجندتها الخاصة وتوفيق الفرصة عليهم وعلى من يريدون إفسال تحقيق مطالبنا العادلة وفق الأطر القانونية والشرعية ونحن بالنقابة لسنا تحت وصاية أي شخص أو أي

صرح المنسق العام لتكتل النقابات العمالية رئيس نقابة العاملين المدنيين بوزارة الداخلية بدر العنزي بأن كادر مساواة المدنيين بالعسكريين سيتم تعديله قريباً حيث يلقي اهتماماً بالغاً من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود. وقال العنزي أنه لا يوجد أي عائق يعطل تعديل الكادر وسيتم إقراره حسب الاتفاق مع اللجنة المشتركة بين الوزارة والنقابة التي تم تأجيل أعمالها بسبب حل مجلس الأمة وإن المراسلات تتم بين جميع القطاعات بوزارة الداخلية لسد احتياجات القطاعات من العلاوات المستحقة للعاملين فيها.

وأوضح العنزي أن مطالب النقابة بتمتع موظفي الداخلية عن باقي الوزارات جاءت بناء على ما يعانيه موظفو وزارة الداخلية من عناء العمل وإن الزيادات ستكون مجزية لجميع قطاعات الوزارة وإن العلاوات التي أقرت مؤخراً لن ترضينا حتى لو كانت 100٪. وأفاد العنزي بأن الطرق المشروعة هي التي تسلكها النقابة بعيداً عن التشنج بما أن باب



بدر العنزي

فإنه يفترض تعديل الجدولين 2 و3 المرفقين للقرار.

عبدالهادي الجمي

زيادة القانونيين حسب قرار مجلس الخدمة المدنية

وفقاً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2005 بشأن وظائف ومكافآت الموظفين الكويتيين حملة المؤهل الجامعي

جدول رقم 2: الوظائف القانونية التخصصية (المتخرج منها)	
الوظيفة	السابق
كبير اختصاصي قانوني	شروط شغل الوظيفة
كبير اختصاصي أول قانوني	شروط شغل الوظيفة
اختصاصي قانوني	شروط شغل الوظيفة
باحث أول قانوني	شروط شغل الوظيفة
باحث قانوني	شروط شغل الوظيفة
باحث مبتدئ قانوني	شروط شغل الوظيفة

جدول رقم 3: المكافأة التشجيعية للموظفين القانونيين (حملة المؤهل الجامعي تخصص محاسبة أو حقوق أو قانون ويعملون في مجال التخصص)	
المجموعة / الدرجة	السابق
جميع الدرجات	350
الوظائف العامة	350
(أ)	150
(ب)	130
الأولى	110
الثانية	90
الثالثة	70
الرابعة	60

الهاجري لإعطاء الأولوية للعمال في «الخاص»



أرشيد الهاجري

الخدمة المدنية باقصى سرعة، وتابيع الهاجري أن المقترحات بتقديم حوافز ومزايا تشجيعية للعناصر الوطني من أبناء القطاع الخاص مطلب نادرين به كثيراً في السابق ومازلنا نطالب به لجميع العاملين بالقطاع الخاص الذي يعتبر العصب الرئيسي والحقيقي لاقتصاد أي دولة ذلك لأن هذه الزيادات والمميزات لها تأثير إيجابي كبير في تخفيف العبء عن ميزانية الدولة والحد من الهجرة إلى القطاع الحكومي خاصة في ظل تمتع القطاعات الحكومية بكوادر مالية ومميزات مادية عالية.

عبر نائب رئيس مجلس إدارة إيكويت للبترول وكيمويات أرشيد الهاجري عن أن العمالة الوطنية في القطاع الخاص عانت لفترات طويلة من تجاهل وغبن وصل لحد الإهمال في الكثير من الفترات. وقال الهاجري إن نقابة إيكويت على وجه الخصوص طالبت الحكومة كثيراً بالنظر في هذا الأمر وإنصاف العنصر الوطني، وأضاف الهاجري بأن الموافقة على زيادة رواتب الكويتيين العاملين في القطاع الخاص يبلغ يتراوح بين 100 و400 ديناراً قرار تأخر كثيراً، وننتظر أن يقر من مجلس

صندوق التكافل الاجتماعي للعاملين
بوزارة التربية ووزارة التعليم العالي
تأسس في يناير 1993م

إعلان

عن الاجتماع السنوي العادي للجمعية العامة والاجتماع غير العادي للجمعية العامة

السادة / أعضاء صندوق التكافل الاجتماعي المحترمين ،، يسر مجلس إدارة الصندوق أن يهديكم خالص التحية ويتشرف بدعوتكم لحضور انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية، وذلك يوم الجمعة الموافق 2012/3/30م عن السنة المنتهية في 2010/12/31م والسنة المنتهية 2011/12/31م وذلك في تمام الساعة الرابعة مساء بكلية الدراسات التجارية (بنين) حولي شارع بيروت أمام نادي الفادسية.

لمناقشة جدول الأعمال التالي

1- الجمعية العامة العادية :

أ - مناقشة التقرير الإداري والمالي لعام 2010م، 2011م.

ب - اختيار مكتب تدقيق حسابات للسنة المالية الجديدة 2012م.

ج - انتخاب ثلاثة أعضاء لعضوية مجلس الإدارة.

2- الجمعية العامة غير العادية :

• إعادة النظر في زيادة قيمة الاشتراك الشهري من 5 د.ك إلى 8 د.ك.

• النظر في تعديل المادة (16) الخاصة بالانسحاب من الصندوق.

• على العضو الذي يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة أن يتقدم بطلب شخصي لدى السيد / أمين السر مقابل إيصال استلام اعتباراً من الخميس 2012/3/22م وحتى نهاية الساعة الخامسة من يوم الخميس الموافق 2012/3/29م ويقتض باب الترشيح والانسحاب في ذلك الموعد المذكور.

• هذا ولن يسمح بحضور اجتماع الجمعية العامة والانتخاب إلا للأعضاء العاملين الذين مضت على عضويتهم ستة شهور حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة.

• يرجو مجلس الإدارة من الأخوة الأعضاء الحضور إلى مقر الصندوق للحصول على نسخة من التقرير الإداري والمالي.

• لذا نهبب بالأخوة الأعضاء إلى الحضور في الموعد والمكان المحددين أعلاه.

ملاحظة: ندعو السادة أعضاء مكتب تدقيق الحسابات لتقديم عروض جديدة للسنة المالية 2012م في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخه.

مع خالص التحية،،
رئيس مجلس الإدارة
وليد عبدالرحمن البدر

دشتي: مجلس إدارة جديد للعاملين

في القطاع النفطي الخاص



يوسف دشتي

إذ نعلن إعادة تشكيل مجلس إدارة نقابتنا فإننا نجد التمسك بمطالبنا العادلة، والمضي بجميع السبل لتحقيق هذه المطالب. وأشار دشتي إلى لقاء عقده وعدد من زملائه بمجلس إدارة النقابة يوم أمس الأول الثلاثاء مع اللجنة المكلفة بتطبيق قانون العمل النفطي رقم 1969/28م على العمالة الكويتية في عقود المقاولين بالقطاع النفطي، وذلك بحضور العضو المنتدب للتدريب والتطوير الوظيفي بالمؤسسة الشقيقة شذى الصباح، حيث تم التأكيد على ضرورة تنفيذ جميع المواد التي يتضمنها القانون، وضمان الحقوق العمالة الوطنية، وأنه وزملاءه حثوا اللجنة على الإسراع بالتطبيق على كافة العقود.

أعلنت نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص إعادة تشكيل مجلس إدارتها، مؤكداً استمرارها في الدفاع عن حقوق العاملين في القطاع النفطي الخاص بجميع السبل القانونية وتحت مظلة الدستور الكويتي الذي ضمن العدالة والمساواة لكل المواطنين، وذلك من خلال نهج واستراتيجية عمل جديدين اعتمدهما مجلس الإدارة.

رئيس مجلس إدارة النقابة يوسف دشتي قال في تصريح صحفي: إن مجلس الإدارة اعتمد نهجاً جديداً واستراتيجية عمل للمرحلة المقبلة قوامها التعاون مع السلطتين التشريعية والتنفيذية والنقابات والمجتمع المدني الكويتي، من أجل تحقيق المطالب لأعضاء النقابة، مضيفاً:

وزارة الكهرباء والماء

إعلان

من وزارة الكهرباء والماء

تعلن وزارة الكهرباء والماء للمواطنين الكرام بأنها ستقوم بإجراء الصيانة الضرورية لمحطات التحويل الثانوية في محافظة العاصمة، مما سيترتب عليه قطع التيار الكهربائي حسب الأيام والمواعيد التالية:

اليوم	التاريخ	العنوان	القطعة	رقم محطة التحويل	الوقت
الأحد	2012/3/18	الفيحاء	1	13	من الساعة 7.00 صباحاً إلى الساعة 12.30 ظهراً
الاثنين	2012/3/19	الدعية	3	10	من الساعة 7.00 صباحاً إلى الساعة 12.30 ظهراً
الثلاثاء	2012/3/20	الدعية	2	محطة المجاري	من الساعة 7.00 صباحاً إلى الساعة 12.30 ظهراً
الجمعة	2012/3/23	بنيد القار	-	محطة مستشفى السلام	من الساعة 7.00 صباحاً إلى الساعة 12.30 ظهراً
السبت	2012/3/24	كيهان	6	محطة سكن الطابيات - 2	من الساعة 7.00 صباحاً إلى الساعة 12.30 ظهراً

والوزارة تهيب بالجميع إلى التعاون معها من أجل المصلحة العامة وشكراً